

فلا حاجة حينئذ لتقوية لزوم التاخير  
 عند تسلط العامل بالواسطة اذ لم يظهر  
 لها عمل فضعفت **قوله** فان كان زادا جاز  
 التقديم استثنى منه بعضه الزايد المتع  
 الحذف او التلبس نحو احمى بزير مقبلا  
 وكفى بهند حاسنة فانه لا يجوز التقديم حينئذ  
**قوله** امران زادا بعضه كون صاحبها مفعولا  
 منصوبا بجان او بيت او فعل او فعل توجب او  
 صلته ال او صلة الحرف المصدرية **قوله**  
 الان او عذا انما قيد بدوئك لتكون الاضافة  
 لفظية اذ لا يكون شيها للفعل وعاملا  
 عمله الا في خلاف ما اذا كان يهيم الماصي  
 فانه غير عامل فتكون اضافة محضه  
 وانما جاز مجي الحال من المضاف اليه وتقدم  
 في اللفظية لانها في بيته الانفصال فهو  
 مفعول به وتقدم حاله عليه جاز **قوله**  
 الومبتوب وسند ربه حال من الومبتوب  
 مقتصر ما تقدم في قوله وقد سبق ان  
 قصد ظهر جواز التقديم هنا اذ تقدم  
 مع الاقوله كما اذا كان محصورا دخل تحت  
 الكافي ان يكون صاحب الحال مضاف اليه من غير

ما يلا بسما نحو جازا برهند ا فوها قال  
 الناظم وولوه **قوله** ووذرا يانه اي وذكرك  
 الوجود المذكور ياتي جواز مجي الحال من المضاف  
 اليه لان المضاف لا يعمل المنصب ولا يصح ان يكون  
 العامل في الفعل لزوم كون العامل في الحال  
 الحال غير العامل في صاحبها حقيقة او حكما  
 وهو حال **قوله** عمل الحال اي العمل منه وقيل  
 المراد عمل المضاف اليه بان كلت الاضافه  
 لفظية وما لها واحرف **قوله** وهو قسم اشار  
 به الى ان المراد بالعمل عمل الفعل لا مطلق  
 العمل والافلام من قوله غلام زيد عامل  
 في المضاف اليه كذا عمل الحرف المتوهم لا عمل  
 الفعل **قوله** نحو اليه مرجع جميعا يرجع  
 مصدر يهيم بمعنى الرجوع والغياس في عينه  
 كذا **قوله** نقول اي عني ان انطلاقتك واذ  
 تمامه الى الروع يوما تاركه لا بالبا الروع  
 الخوف وازاد به الحرب وتاركه خبران ولا ابا  
 ليا يمول تاركه وخبر لا محذوف اي موجود  
**قوله** او كان المضاف جزوا ماله اضيقا اليه  
 اي لي المشهور وخالف ابو عبيد بن عمير  
 الحال من المضاف اليه فيما ذكر قال لانه لو بد

ما يلا بسما

Copyrighted material by King Fahd University